بسم الله الرحمن الرحيم

الحكام والرأسماليون يتقاسمون الملكية العامة فيما بينهم

(مترجم)

الخبر:

قالت شركة بحوث هيندنبورغ إن التحقيق الذي أجرته لمدة عامين، والذي نُشر في ٢٤ كانون الثاني/يناير، أظهر أن مجموعة أداني، التي يقودها ثالث أغنى شخص في العالم غوتام أداني، متورطة في "تلاعب فاضح في الأسهم" و"مخطط احتيال محاسبة". وقد أدى الانهيار في أسهم أداني إلى إلحاق الضرر بالأسواق الهندية على نطاق أوسع أيضاً. (بلومبرج)

التعليق:

أصبح غوتام أداني، مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة أداني، ثالث أغنى رجل في العالم في غضون ٣ سنوات فقط. فمنذ عام ٢٠١٨، ارتفعت خمسة أسهم من شركة أداني في أي مكان ما بين ١٢٠٠٪ إلى ٧٩٩٢٪. وبلغت ثروته في عام ٢٠٢٢، ١٣٦.١ مليار دولار، وأضاف ٦٥ مليار دولار إلى ثروته في العام نفسه، ما جعله ثالث أغنى رجل بعد أيلون ماسك وجيف بيزوس. على الجانب الآخر، شهدت المجموعة التي يقودها زيادة في مستويات ديونها على مدار السنوات الخمس الماضية من ١ ألف كرور روبية إلى ٢.٢ كرور روبية اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٢٢. وقد أصبح الاستثمار العام في شركة التأمين على الحياة وبنك الدولة الهندي رأس مال أداني بواسطة شركة التأمين على الحياة وبنك الدولة الهندي تشتري أسهماً ضخمة. حيث قدم بنك الدولة الهندي مبلغ ١ مليار دولار لمجموعة أداني كقرض لمشاريعه في أستراليا.

المساهم الأساسي في نمو أداني السريالي هو حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم وسياساته الرأسمالية. لعبت الخصخصة دوراً رئيسياً في نمو أداني مثل Adani Enterprises وRajasthan Govt وقّعتا اتفاقا لتكوين مشروع مشترك لإنشاء حديقة للطاقة الشمسية والتي أعطت ازدهاراً لقطاع أداني الأخضر وأصبح أكبر لاعب متجدد. وتم منح المطارات والموانئ في المدن الرئيسية لمجموعة أداني من طرف حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم. مودي متهم بمساعدة أداني في الحصول على صفقات مربحة لمشروعات الفحم

والطاقة المتجددة في سريلانكا وبنغلادش المجاورتين. أصبحت العلاقة بين رئيس الوزراء مودي وأداني مثيرة للجدل وموضوع النقاش الحالي في الهند. اعتاد أداني على مرافقة رئيس الوزراء مودي خلال زياراته الرسمية وهي ليست بروتوكولا إلى جانب ذلك، بعد كل زيارة، هو نمط يفوز أداني بعقد من الدولة الزائرة. كما أثار زعيم المعارضة قلقاً بشأن الأمر نفسه في البرلمان. واجهت مجموعة أداني مراراً وتكراراً مزاعم بالفساد وغسل الأموال وسرقة أموال دافعي الضرائب، بإجمالي يقدر بنحو ١٧ مليار دولار أمريكي. التحقيقات إما أوقفتها أو أعاقتها مختلف أذرع الحكومة الديمقراطية الهندية.

سياسة الاقتصاد الرأسمالي مادية، وتجاهل المفهوم الروحي ينتج المزيد لتغذية العقيدة البشرية. هذه الصيغة لا تهتم بتوزيع الثروة بين الناس وتشجيع بقاء الأصلح. تسعى الأنظمة الرأسمالية إلى الكفاية المعيشية من خلال الإجراءات التي تحركها المصلحة الذاتية، ولهذا السبب فإنها مشغولة بالبطالة والتلوث والفقر غير المنضبط؛ عادة ما تكون اللوائح والأنظمة الخاصة بتصحيح أوجه القصور في الرأسمالية غير فعالة لأن أولئك الذين يطبقونها تحكمهم قيم خاطئة لا تهتم بالإنسان. أحد الأمثلة الأولية هو أن الثروة الإجمالية لأغنى ١٠٠ شركة هندية زادت من حوالي ٢٥ كرور روبية إلى أكثر من ٣٢ كرور روبية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩ وهو ما يمثل ٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للهند والذي كان ١٤٧.٧٩ كرور روبية في ذلك الوقت. هذا مقياس لدرجة عدم المساواة العالية في البلدان الديمقراطية بسبب المبادئ الرأسمالية.

يختلف النظام الاقتصادي الإسلامي جوهرياً عن نظام الرأسمالية. فالإسلام يسمح بالملكية الخاصة والعامة لأنواع محددة من الممتلكات والموارد. تعد الملكية متعددة الأوجه، والحرية الاقتصادية ضمن حدود الشريعة، والعملة ذات الغطاء التام من الذهب والفضة من أساسيات الاقتصاد الإسلامي. يؤكد الاقتصاد الإسلامي على تشجيع التوزيع والقيم غير الفردية ومحاربة الكنز. قال الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿**وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾.

المال هو مال لله، والإنسان مستخلف على أموال يكون مسئولاً عنها أمام الله، وفقاً للأحكام التي حددتها الشريعة بوضوح. لذلك فإن الملكية المطلقة للإنسان هي مفهوم غريب في الإسلام، لأنها ملك لله وحده. يسمح الإسلام بزيادة الثروة في حدود معقولة، لكنه لا يتسامح مع هذا الاختلاف المتزايد لدرجة أن بعض الناس يقضون حياتهم في الرفاهية والراحة، في حين تُترك الغالبية العظمى من الناس ليعيشوا حياة البؤس والجوع والفقر. لا يمكن تحقيق العدالة الاقتصادية إلا من خلال إقامة إصلاحات مؤسسية مثل جمع الزكاة، وتحريم الربا، والعملة ذات الغطاء من الذهب والفضة، وغير ذلك مما نصّ عليه الإسلام. يحرم الإسلام على الحكّام نهب ثروات عامة الناس من حيث الضرائب أو الربا وتقاسمها بين الرأسماليين وأنفسهم، بل يوفر "القرض الحسن"، وهو قرض لا يتقاضى بموجبه المُقرض أي ربا أو مبلغ إضافي على المال المُقرَض. منذ هدم دولة الخلافة العثمانية في ٣ آذار/مارس ١٩٢٤م، جلب العالم بقيادة الرأسماليين الغربيين (في البداية بريطانيا تلتها أمريكا) البؤس للعالم. لن يتمّ التراجع عنها إلاّ عندما يقيم المسلمون دولة الخلافة، ويسعون لإزالة الهيمنة الغربية في بقية العالم، بإذن الله.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد الخالق – الهند